الأصل: فرنسي

التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الملخص التنفيذي

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلى

الدورة الثالثة والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي

(الكومسيك)

البند رقم: 4

التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

10-11 مايو 2017

أنقرة – الجمهورية التركية

الفهرس

	الصفحة
I. مستجدات وضعية الاقتصاد العالمي	3
II. مستجدات التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	7
III. مستجدات التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	11
IV. عوائق تنمية التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	16
V. آفاق الاقتصاد العالمي 2016-2017	22

الملخص التنفيذي

I. مستجدات وضعية الاقتصاد العالمي

أ. الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال سنة 2016 نوعا من الاستقرار نتيجة النمو الاقتصادي في الصين وتعافي أسعار السلع الأساسية، ورفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، وارتفاع أسعار الأسهم في البلدان المتقدمة والمحفظة الاستثمارية نحو البلدان الناشئة.

ويفسر استقرار النمو الصيني بانتعاش سياسات الاقتصاد الكلي (التخفيض من اعتمادها على الاستثمار والتصدير لفائدة الاستهلاك الداخلي والخدمات) وهو ما ساعدها على الدفع بعجلة النمو. وتعززت أسواق السلع الأساسية من خلال استثمارات كبرى في القطاعات الاستخراجية بعد انخفاض أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة.

ومن خلال هذه التطورات تستشف إمكانية نمو بشكل أسرع مما كان متوقعا، والذي قد يكون أقوى إذا اعتمدت الدول تدابير كبرى من شأنها الرفع من الانتاج الفعلي وزيادة النمو في سنة 2017.

وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي لشهر يناير 2017، تحسن نمو الاقتصاد العالمي الذي سجل نسبة 3,1% في سنة 2016 ويتوقع أن يرتفع إلى 3,4% في سنة 2017. وترجع أسباب هذا الوضع، من بين أمور أخرى، إلى الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الدول المتقدمة من خلال الرفع من الانتاج الصناعي وتليين السياسة المالية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وخاصة في إسبانيا وبريطانيا على الرغم من مسلسل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكسيت). كما تم تسجيل النمو في روسيا بعد ثبات أسعار النفط.

من ناحية أخرى، كان النمو قويا في البلدان الناشئة والنامية (مرتفع في الصين بفضل انتعاش الاستثمار في مجال البنية التحتية والعقارات) على الرغم من الانكماش في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل) وتركيا (انخفاض العائدات السياحة).

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار برميل النفط بسبب انخفاض عرض الدول المصدّرة للنفط، وقد ساهم ارتفاع أسعار المعادن وأسعار الفائدة (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) في ارتفاع في النمو العالمي في الربع الأخير من سنة 2016.

وتدهورت آفاق النمو قليلا بالنسبة للبلدان الناشئة والنامية، حيث تأزمت الأوضاع المالية بشكل عام. وقد سجلت آفاق النمو على المدى القصير ارتفاعا في الصين، بفضل الانتعاش المتوقع، ولكنها سجلت انخفاضا بالنسبة لعدد من الدول الكبرى الأخرى، وخاصة في الهند والبرازيل.

وقد استأنف التضخم ارتفاعه في الصين بسبب خفض القدرة الإنتاجية وارتفاع أسعار المواد الأساسية بعد أكثر من أربع سنوات من الانكماش الاقتصادي.

ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي الحقيقية الفعلية بأكثر من 6% منذ أغسطس 2016. كما تحسنت عملات الدول المتقدمة المصدّرة للمواد الأساسية، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية، في حين انخفضت قيمة اليورو والين خاصة. وقد انخفضت قيمة عملات عدد من الدول الناشئة بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من سنة 2016، في حين ارتفعت قيمة عملات العديد من الدول المصدّرة للمواد الأساسية.

يظل نمو التجارة العالمية منخفضا بسبب تراجع الطلب المحلي والاستثمارات ذات الصلة ولكن أيضا بسبب عودة الحمائية، وانسحاب سلاسل القيم العالمية، وخطر انخفاض أسعار المواد الأساسية وارتفاع سعر الدولار الأمريكي.

وقد أدى هذا الوضع إلى إعادة النظر في معدلات النمو في سنة 2016 في الدول المتقدمة حيث بلغت 1,6% بما يعادل انخفاضا بنصف نقطة مقارنة مع سنة 2015، وأيضا 1,6% في الولايات المتحدة و1,7% في منطقة اليورو (1,3% في فرنسا، و1,7% في ألمانيا)، و0,5% في اليابان و6,6% في الصين، و7,6% في الهند، و3,4% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا علاوة على أفغانستان وباكستان، و1,4% في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي البلدان الناشئة والنامية، سجل النمو 4,2% نتيجة التراجع الاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية، لتمثل حوالي ثلاثة أرباع النمو العالمي. وقد تم تسجيل انخفاض في بلدان رابطة الدول المستقلة (CIS) من آسيا الوسطى (-0,3%)، و-0,8% في روسيا، و-0,6% في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وخصوصا في البرازيل بنسبة -3,3%.

ويرتبط هذا الوضع أيضا ببطء وإعادة توازن الاقتصاد الصيني، وتقلب أسعار السلع الأساسية وخاصة البترول بنسبة 15,4% والمنتجات غير النفطية بنسبة -2,7% في سنة 2016.

وانتعشت أسعار النفط مقارنة بالمستوى الذي تم تسجيله في يناير 2016، وهو أدنى مستوى له منذ 10 سنوات، ويرجع ذلك أساسا إلى التوقف اللا إرادي للانتاج. كما سجل متوسط أسعار الغاز الطبيعي انخفاضا بنسبة 6% منذ شهر فبراير 2016 في أوروبا واليابان والولايات المتحدة. كما عزز هذا الانخفاض بتراجع أسعار النفط في وقت سابق ووفرة إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا وضعف الطلب في آسيا (وخاصة اليابان). كما انتعش متوسط أسعار الفحم في أستراليا وارتفع في جنوب أفريقيا بنسبة 32% مقارنة مع فبراير 2016.

كما ارتفعت أسعار المواد الأساسية باستثناء المحروقات: حيث ارتفعت أسعار المواد المعدنية والمواد الأساسية الزراعية بنسبة 12% و9% على التوالي. وقد تراجعت أسعار المواد المعدنية تدريجيا نتيجة بطء وتراجع الاستثمار في المواد الأساسية في الصين، غير أن تدابير التعافي الحديثة ساهمت في دعم الأسعار. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 7% ما عدا البعض منها مثل الذرة والقمح. وبالإضافة إلى ذلك، يشهد البرازيل، أكبر منتج للمواد الغذائية، جفافا لفترات طويلة. وتراجعت أسعار القمح نظرا لوفرة الإنتاج في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا التي ساهمت في الرفع من المخزون.

ب- التجارة العالمية

حسب بيانات تقرير منظمة التجارة العالمية لسنة 2016، عرفت التجارة العالمية انخفاضا بنسبة 13% حيث انتقلت من 38,1 تريليون دولار أمريكي في سنة 2014، إلى 33,2 تريليون دولار أمريكي في سنة 2015 وهو ما يفسر بقوة تقلب أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف التي تعود بدورها إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين والركود الاقتصادي في البرازيل والإنتاج المدعم للمحروقات في الولايات المتحدة وتباين السياسات النقدية في الاقتصاديات الكبرى. وقد أثر تقلب الأسواق المالية على ثقة الشركات والمستهلكين، وساهم في تراجع الطلب العالمي على بعض السلع المستدامة وخاصة في آسيا.

وقد انخفضت أسعار السلع الأساسية بين يونيو 2014 وديسمبر 2015، بنسبة 63% نتيجة ارتفاع إنتاج الدول المصدرة للنفط والمعادن 35%، المواد الغذائية والمواد الزراعية الخام بنسبة 22%. وخلال هذه الفترة يلاحظ ارتفاع في قيمة الدولار واليوان بنسبة 13% والتي لم تغطي الآثار المتوقعة للعودة المكثفة لعملات الدول المصدّرة لهذه المنتوجات.

فالمواد المصنعة التي عرفت مزيدا من التراجع في التجارة العالمية هي المعدات المكتبية والاتصالات والمواد الكيماوية وآلات وأجهزة أخرى (التجهيزات والسلع المعمِّرة من غير السيارات).

❖ **الصادرات**

بلغت قيمة الصادرات العالمية في سنة 2015 حوالي 16,5 تريليون دولار أمريكي بما يعادل انخفاضا بنسبة 14% مقارنة مع سنة 2014 (19 تريليون دولار أمريكي) نتيجة تراجع صادرات بعض الدول مثل أمريكا الشمالية (-8%) حيث سجلت الولايات المتحدة الأمريكية (-7,1%)، كندا (-14%)، المكسيك (-4,1%))، أمريكا الجنوبية والوسطى (-21,2%) حيث جاءت البرازيل في المرتبة الأولى (-15,1%) وباقي الدول (-24,2%).

كما لم تسلم من ذلك أوروبا (-12,4%)، أغلبيتها دول الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين (-12,5%) وخصوصا ألمانيا (-11%)، المملكة المتحدة (-8,9%)، فرنسا (-12,8%)، هولندا (-15,7%) وإيطاليا (-13,4%).

وفي المقابل، ارتفعت الصادرات بشكل ملحوظ في الدول المنتجة للنفط في أفريقيا وبلدان رابطة الدول المستقلة (CIS)، على الرغم من انخفاض أسعار النفط.

بلغت حصة المواد المصنعة في الصادرات العالمية حوالي 70% في سنة 2015 مقابل 67% في سنة 2014، بزيادة قدرها 4%. وارتفعت حصة الصادرات من المنتوجات الزراعية بنسبة 10% خلال هذه الفترة، في حين عرفت حصة الصادرات من منتجات الطاقة والمعادن انخفاضا من 20% في 2014 إلى نسبة 18% في سنة 2015.

لقد شهدت صادرات المنتجات الزراعية في بعض الدول انخفاضا ويتعلق الأمر بالهند (-19%)، الاتحاد الأوروبي (-13%)، الولايات المتحدة واندونيسيا (-10%)، كندا وأستراليا (-10% لكل منهما)، الصين (-2%)، أما صادرات منتجات الطاقة والمعادن فقد سجلت -14% في الصين، -28% في الولايات المتحدة، -35% في كندا، -38% في قطر، -39% في الإمارات العربية المتحدة، -44% في روسيا، -47% في المملكة العربية السعودية. أما صادرات الصلب والحديد فقد سجلت انخفاضا بنسبة 9% في البرازيل و24% في الصين و28% في الهند و39% في روسيا وأوكرانيا.

كما تراجعت صادرات المنتجات الكيماوية بنسبة 16% في تايبيه الصينية، و13% في اليابان وكوريا، و11% في سنغافورة، و10% في الاتحاد الأوروبي. وانخفضت صادرات معدات الاتصالات بنسبة 10% في الاتحاد الأوروبي وماليزيا و8% في اليابان. وبالإضافة إلى ذلك، تقلصت صادرات السيارات بنسبة 6% في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة وكوريا، أما صادرات المنسوجات فقد تراجعت بنسبة 14% في الاتحاد الأوروبي، و13% في تركيا، و11٪ في كوريا و9% في باكستان. ويلاحظ انخفاضا في صادرات الملابس بنسبة 11% في الاتحاد الأوروبي، و10% في هونج كونج وإندونيسيا، و9% في تركيا.

❖ **الواردات**

عرفت الواردات العالمية أيضا انكماشا بنسبة 12,5% مقارنة مع بيانات سنة 2014 حيث بلغت 16,73 تريليون دولار أمريكي بسبب انخفاض واردات الدول الآتية: أمريكا الشمالية (-4,7%) وخاصة في كندا (-9,1%)، أمريكا الجنوبية والوسطى (-15,9%) وخاصة في البرازيل (-25,2%)، أوروبا (13,2%) وبشكل رئيسي في دول الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين (-13,4%).

مقابل ذلك، ارتفعت واردات الدول المتقدمة بشكل ملحوظ حيث سجلت نسبة 4,5%، أما واردات البلدان النامية فقد شهدت تباطؤا مع نمو طفيف بنسبة 0,2%. ويرجع انخفاض واردات المناطق المنتجة للنفط أساسا إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، وهو ما أدى إلى تراجع عائدات صادرات البلدان المعنية.

❖ **تجارة الخدمات**

خلال سنة 2015، انخفضت الصادرات العالمية من الخدمات التجارية بنسبة 6,4% حيث سجلت حوالي 4,7 تريليون دولار أمريكي وأثر هذا الانخفاض على تجارة الخدمات المتعلقة بالسلع، مثل النقل الذي سجل انخفاضا كبيرا بنسبة 10,3% أي بقيمة 875 مليار دولار أمريكي. وتركز هذا الانخفاض في الدول الأوروبية (−9,8%)، والدول الأسيوية (−3,4%)، ودول أمريكا الجنوبية والوسطى (−4,3%)، وقليلا في أمريكا الشمالية (−0,9%).

ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع طلب الدول النامية لباقي الخدمات مثل السفر والخدمات المالية. شهدت هذه الأخيرة انكماشا بسبب تقلب أسعار الصرف. وقد تراجعت صادرات خدمات البناء بنسبة 15%.

II. مستجدات التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

أ- التجارة العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي

ساهم تنفيذ مخطط العمل العشري 2005−2015 لمنظمة التعاون الإسلامي من قبل جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي تحت إشراف الأمانة العامة وبالتعاون مع الشركاء الدوليين في التنمية مدعم بسياسات تجارية حكومية في تسريع نمو تجارة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حيث انتقلت من 1,77 تريليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 3,43 تريليون دولار أمريكي سنة 2015 بزيادة قدرها 93%.

ويفسر هذا الارتفاع من بين أمور أخرى، بتصاعد أسعار المواد المتبادلة ولاسيما المحروقات وكذلك زيادة المشاريع التي تمولها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص) وأنشطة تنمية التجارة وتسهيل التجارة التي يقوم بها المركز الإسلامي لتنمية التجارة ولجنة الكومسيك والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة وأنشطة تأهيل الكفاءات في القطاع التجاري والاقتصادي التي يقوم بها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتجارية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (قسم التعاون والاندماج والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية واليونيدو ومنظمة السياحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، إلخ.) والقطاع الخاص في الدول الأعضاء.

بين فبراير 2009 وديسمبر 2015، نفذت المجموعة التشاورية لتعزيز التجارة البينية حوالي 1.125 نشاط ومشروع حيث تم انجاز75% منها بالكامل لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تأهيل الكفاءات وتسهيل التجارة والتنشيط التجاري وتمويل التجارة وتأمين وائتمان الصادرات وتطوير المنتجات الاستراتيجية.

وقد استثمرت العديد من الدول الأعضاء أيضا في مجال تسهيل التجارة من حيث البنيات التحتية للطرق والمطارات خلال الفترة 2010−2016، حيث ارتفع النمو بنسبة 10%. ويتعلق الأمر بالدول التالية: الإمارات العربية المتحدة وماليزيا وتركيا وإيران ومصر وبروناي والكويت والسنغال وسيراليون والمالديف وبوركينافاسو والجزائر والمملكة العربية

السعودية ولبنان والمغرب وتشاد وطاجكستان واندونيسيا والكاميرون. وحسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فقد حسنت دول أخرى من معدل الربط البحري بأكثر من 25% بين سنتي 2005 و2016 ويتعلق الأمر بالدول الآتية: المالديف، البحرين، توغو، السودان، بنغلاديش، الأردن، بنين، الصومال، جيبوتي، غينيا، تركيا، الكاميرون، مصر، سيراليون، المغرب وكوت ديفوار. وقد تحسن متوسط الربط البحري للدول الأعضاء بنسبة 18,6% بين سنتي 2005 و2016.

لقد سجلت تجارة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من التجارة العالمية نسبة 10,33% في سنة 2015 مقابل 11,2% خلال سنة 2014 بما يعادل انخفاضا بنسبة 7,8%.

أما أهم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الفاعلة في التجارة العالمية فهي: **الإمارات العربية المتحدة** (478,4 مليار دولار أمريكي بما يعادل 14% من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)، تليها **المملكة العربية السعودية** (379,2 مليار دولار أمريكي، 11,1%)، **ماليزيا** (376,4 مليار دولار أمريكي، 11%)، **تركيا** (351 مليار دولار أمريكي، 10,3%)، **إندونيسيا** (293,1 مليار دولار أمريكي، 8,6%)، **إيران** (153,3 مليار دولار أمريكي، 4,5%)، **نيجيريا** (115,3 مليار دولار أمريكي، 3,4%)، **قطر** (110,6 مليار دولار أمريكي، 3,2%)، **العراق** (96,3 مليار دولار أمريكي، 2,8%) و**مصر** (91 مليار دولار أمريكي، 2,7%). وقد سجلت هذه الدول العشر مجتمعة حوالي 71,4% من التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 بما يقارب 2,45 تريليون دولار أمريكي. ونتيجة لاضطراب أسعار السلع الأساسية بين سنتي 2014 و2015، انخفض حجم التجارة لهذه الدول بمقدار 50 مليار دولار أمريكي على الأقل.

وحسب بيانات مركز التجارة الدولي يلاحظ انخفاضا بنسبة 42,4% في صادرات المحروقات المنجمية لدول منظمة التعاون الإسلامي بين سنتي 2014 و2015، الآلات 30,4%، الأجهزة الكهربائية والالكترونية 29%، السيارات 25,4%، المجوهرات والأحجار الكريمة 22,6% والمواد البلاستيكية 17%.

تتكون التجارة العالمية للدول الأعضاء خلال سنة 2015 من: المواد المصنعة المختلفة (29%)، المحروقات المنجمية (23%)، الآليات ومعدات النقل والمواد الغذائية (17% لكل منها)، المواد الكيماوية (8%) والمواد الأولية غير القابلة للأكل (6%).

وحسب بيانات الأونكتاد لشهر أكتوبر 2016، بلغت تجارة الخدمات من التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قيمة 822,3 مليار دولار أمريكي سنة 2015 بما يعادل نسبة 24% من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء.

وتتكون بنية تجارة الخدمات كما يلي: خدمات النقل 32,6%، السفر والسياحة 32,4%، خدمات أخرى 34%. وتتكون هذه الأخيرة من الخدمات الحكومية بنسبة 23%، تليها الشركات 9%، البناء 3%، الاتصالات والخدمات

المعلوماتية 5%، البناء 2,4%، الخدمات المالية 2%، خدمات التأمين والمعاشات 1,5%، خدمات أخرى (المعلوماتية والشخصية والثقافية والترفيه والرخص والملكية الفكرية والخدمات السمعية البصرية 3%).

أهم الدول الأعضاء الفاعلة في تجارة الخدمات هي: العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تركيا، إندونيسيا، قطر، مصر، الكويت، لبنان وإيران. سجلت هذه الدول مجتمعة 70% من التجارة الإجمالية للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2015.

شهدت تجارة الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا نتيجة تقلص تكلفة النقل البحري للشحنات الجافة.

ب- بنية التجارة الخارجية

❖ **الصادرات**

سجلت الصادرات العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تراجعا بنسبة 25,2%، حيث انتقلت قيمتها من 2,15 تريليون دولار أمريكي سنة 2014 إلى 1,61 تريليون دولار أمريكي في سنة 2015، بما يعادل انخفاضا بحوالي 541 مليار دولار أمريكي. ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الصادرات العالمية الذي سجلته الدول الأعضاء الآتية بسبب تقلب أسعار المواد الأساسية مثل المحروقات (الناجم عن ارتفاع انتاج النفط من قبل الدول المصدِّرة للنفط) والمواد الغذائية والمعادن على الصعيد الدولي.

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي عرفت انخفاضا هاما في صادراتها فاق 10 مليار دولار أمريكي بين سنتي 2014 و2015 هي: **المملكة العربية السعودية** (-125,2 مليار دولار أمريكي)، **قطر** (-53,6 مليار دولار أمريكي)، **الإمارات العربية المتحدة** (-41,6 مليار دولار أمريكي)، **الكويت** (-38,2 مليار دولار أمريكي)، **نيجيريا** (-36,9 مليار دولار أمريكي)، **كازاخستان** (-36,4 مليار دولار أمريكي)، **ماليزيا** (-34 مليار دولار أمريكي)، **العراق** (-28,6 مليار دولار أمريكي)، **الجزائر** (-28,4 مليار دولار أمريكي)، **اندونيسيا** (-25,6 مليار دولار أمريكي)، **إيران** (-20,6 مليار دولار أمريكي)، **تركيا** (-13,9 مليار دولار أمريكي) **وعمان** (-12,1 مليار دولار أمريكي). حيث سجلت 41 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا في صادراتها العالمية بين سنتي 2014 و2015.

كما سجلت بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا فاق 200 مليون دولار أمريكي في صادراتها العالمية بين سنتي 2014 و2015، ويتعلق الأمر بالسودان (+1237,3 مليون دولار أمريكي)، أوزبكستان (+1037,2 مليون دولار أمريكي)، باكستان (+838,9 مليون دولار أمريكي)، توغو (+549,5 مليون دولار أمريكي)، مالي (+440,2 مليون دولار أمريكي)، أوغندة (+328 مليون دولار أمريكي)، قرقيزيا (+302,8 مليون دولار أمريكي)، وطاجكستان (+298,2 مليون دولار أمريكي).

تتكون الصادرات العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 من: مواد مصنعة مختلفة 29%، تليها المحروقات المنجمية 28%، المواد الغذائية 20%، خامات غير قابلة للأكل 10%، الآليات ومعدات النقل 8% والمواد الكيماوية 5%.

أهم الدول المصدّرة هي: **الإمارات العربية المتحدة** حيث بلغت صادراتها في سنة 2015 قيمة 218,4 مليار دولار أمريكي بما يعادل 13,6% من الصادرات العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي، تليها **العربية السعودية** (208,6 مليار دولار أمريكي؛ 13%)، **ماليزيا** (200,2 مليار دولار أمريكي، 12,5%)، **إندونيسيا** (150,4 مليار دولار أمريكي، 9,4%)، **تركيا** (143,9 مليار دولار أمريكي، 9%)، **قطر** (78 مليار دولار أمريكي، 4,9%)، **إيران** (7,65 مليار دولار أمريكي، 4,1%)، **نيجيريا** (57 مليار دولار أمريكي، 3,5%)، **الكويت** (55,2 مليار دولار أمريكي، 3,4%) **والعراق** (51 مليار دولار أمريكي، 3,2%). وقد سجلت هذه الدول العشر مجتمعة حوالي 76,4% من الصادرات العالمية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 بما يقارب 1,23 تريليون دولار أمريكي.

❖ **الواردات**

سجلت الواردات العالمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نسبة 9,7% بما يعادل قيمة 196 مليار دولار أمريكي بين سنتي 2014 و2015 وقد انتقلت من 2,01 تريليون دولار أمريكي سنة 2014 إلى 1,82 تريليون دولار أمريكي سنة 2015. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الواردات بما يفوق 3 مليار دولار أمريكي نتيجة التخفيضات في الميزانيات وانخفاض أسعار برميل النفط بين سنتي 2014 و2015 في بعض الدول مثل: اندونيسيا (−35,5 مليار دولار أمريكي)، تركيا (−35 مليار دولار أمريكي)، ماليزيا (−32,6 مليار دولار أمريكي)، كازاخستان (−21,8 مليار دولار أمريكي)، إيران (−17,5 مليار دولار أمريكي)، الإمارات العربية المتحدة (−13,3 مليار دولار أمريكي)، نيجيريا (−8,8 مليار دولار أمريكي)، المغرب (−8,1 مليار دولار أمريكي)، الجزائر (−6,8 مليار دولار أمريكي)، قرقيزيا (−6,5 مليار دولار أمريكي)، العراق (−6,1 مليار دولار أمريكي)، ليبيا (−5,3 مليار دولار أمريكي)، تونس (−4,3 مليار دولار أمريكي)، اليمن (−4,2 مليار دولار أمريكي)، البحرين (−3,7 مليار دولار أمريكي)، لبنان (−3,5 مليار دولار أمريكي) وأوزبكستان (−3,2 مليار دولار أمريكي).

كما عرفت بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا فاق مليار دولار أمريكي في وارداتها العالمية خلال تلك الفترة، ويتعلق الأمر بـ: باكستان (+17 مليار دولار أمريكي)، عمان (+5,3 مليار دولار أمريكي)، بنين (+2,4 مليار دولار أمريكي)، توغو (+3,6 مليار دولار أمريكي)، أذربيجان (+3,5 مليار دولار أمريكي)، موزامبيق (+2,4 مليار دولار أمريكي) وقطر (+2,2 مليار دولار أمريكي).

في سنة 2015، كانت الواردات العالمية للدول الأعضاء تتكون من: الآليات ومعدات النقل ومواد مصنعة مختلفة بنسبة (28%) لكل منهما، المواد الغذائية (18%)، المحروقات المنجمية (13%)، المواد الكيماوية (10%) والمواد الأولية غير القابلة للأكل (3%).

أهم الدول المستوردة هي: **الإمارات العربية المتحدة** حيث بلغت وارداتها نحو 260 مليار دولار أمريكي بما يعادل 14,3% من الواردات العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي، تليها **تركيا** (207,2 مليار دولار أمريكي؛ 4,11%)، **ماليزيا** (176,2 مليار دولار أمريكي، 9,7%)، **العربية السعودية** (170,6 مليار دولار أمريكي، 9,4%)، **اندونيسيا** (142,7 مليار دولار أمريكي، 7,9%)، **إيران** (87,6 مليار دولار أمريكي، 4,8%)، **مصر** (69,8 مليار دولار أمريكي، 3,8%)، **باكستان** (64,5 مليار دولار أمريكي، 3,5%)، **نيجيريا** (58,4 مليار دولار أمريكي، 3,2%) **والجزائر** (51,8 مليار دولار أمريكي، 2,9%). وقد سجلت هذه الدول العشر مجتمعة حوالي 71% من الواردات العالمية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 بما يقارب 1,29 تريليون دولار أمريكي.

III. مستجدات التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

أ. تطور التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي (2005-2015)

بما أن الاقتصاد العالمي استعاد بالكاد عافيته خلال السنوات الأخيرة، فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست بمنأى عن ذلك لأنها تخضع أيضا لتوجهات اقتصاديات بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا) والدول الآسيوية حيث تربطها بها اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف.

ترتبط اقتصاديات منطقة منظمة التعاون الإسلامي أيضا بتقلب أسعار المواد الأساسية وسعر صرف العملة التي تتم بها المعاملات التجارية الدولية بالإضافة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل المنطقة (منظمة التعاون الإسلامي وشركاء التنمية).

ويؤثر تغير معدل نمو الاقتصاديات المهمة في منظمة التعاون الإسلامي مثل الإمارات والسعودية وماليزيا وتركيا واندونيسيا وإيران وقطر ونيجيريا والعراق والكويت مباشرة على أداء التجارة الخارجية للدول الأعضاء عموما والتجارة البينية للدول الأعضاء.

سجلت قيمة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الصادرات + الواردات) ارتفاعا مهما منذ تطبيق مخطط العمل العشري (2005-2015) لمنظمة التعاون الإسلامي حيث انتقلت من 271,45 مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى 694,23 مليار دولار أمريكي سنة 2015 بزيادة بلغت 156%.

وبالرغم من انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن الدول الأعضاء عادة ما يشتد نزوعها إلى تكثيف المبادلات فيما بينها، حافزها في ذلك القرب الجغرافي وتفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية وتشابه عادات الاستهلاك والتكامل

الإقليمي وجهود تنشيط التجارة وتمويل التجارة وتأمين وائتمان الصادرات وتنفيذ مخطط العمل العشري 2005–2015 وتفعيل استراتيجية الكومسيك.

ارتفعت حصة المبادلات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء من 15,50% سنة 2005 إلى 20,33% سنة 2015 مسجلة بذلك زيادة بلغت 31,5%.

إذا لقد تم تحقيق أحد أهم أهداف مخطط العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي 2005–2015 على الرغم من الاضطرابات الاقتصادية التي شهدتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد حققت حوالي 32 دولة هذا الهدف في سنة 2015. ومن ناحية أخرى، تم تشجيع الدول التي تعد تجارتها البينية أقل من 20% مثل: غويانا، موزامبيق، ألبانيا، غينيا، نيجيريا، سورينام، بنغلاديش، ماليزيا، إندونيسيا والغابون من أجل تنويع شركائها في فضاء منظمة التعاون الإسلامي لمساعدتها على تحقيق الهدف الجديد المتمثل في حصة 25% من التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في أفق سنة 2025.

أهم الدول الأعضاء الفاعلة في التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 هي: **الإمارات العربية المتحدة** بلغت قيمة تجارتها البينية 110,8 مليار دولار أمريكي، بما يعادل 16% من التجارة البينية، **العربية السعودية** 68,6 مليار دولار أمريكي/ 9,9%، **تركيا** 65,2 مليار دولار أمريكي/9,4%، **إيران** 55,5 مليار دولار أمريكي/ 8%، **ماليزيا** 37,3 مليار دولار أمريكي/ 5,4%، **باكستان** 34,2 مليار دولار أمريكي/ 4,9%، **اندونيسيا** 31,4 مليار دولار أمريكي/4,5%، **سوريا** 27,5 مليار دولار أمريكي/ 4%، **عمان** 26,5 مليار دولار أمريكي/ 3,8%، و**العراق** 23,8 مليار دولار أمريكي/ 3,4%. حققت هذه البلدان العشر مجتمعة 69,3% من التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 بما يعادل حوالي قيمة 481 مليار دولار أمريكي.

يلاحظ انخفاضا في حجم التجارة البينية بين سنتي 2014 و2015 في معظم هذه البلدان نتيجة تقلب أسعار السلع الأساسية في السوق الدولية نظرا لزيادة إنتاج النفط من قبل دول الأوبك. وقد أدى ذلك إلى خفض سعر برميل النفط على الرغم من ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

في أفق سنة 2015، تشكل التوزيع الجغرافي للتجارة البينية 36% من قبل دول الخليج، تليها دول آسيا (29%)، ثم الشرق الأوسط (24%)، ودول أفريقيا جنوب الصحراء (6%) ودول اتحاد المغرب العربي (5%).

أهم المواد المتداولة في التجارة البينية سنة 2015 هي: المواد المصنعة المختلفة 29%، المحروقات المنجمية 23%، المواد الغذائية 22%، الآليات ومعدات النقل 11%، المواد الكيماوية 10%، مواد أولية غير قابلة للأكل 5%.

في الفترة ما بين 2005 و2015، حوالي (32) دولة من الدول الأعضاء الآتية قد بلغت تجارتها البينية 20% من إجمالي تجارتها الخارجية وهو الهدف الذي يتعين بلوغه وفق مخطط العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي لسنة

2015. نعرض هذه الدول حسب الترتيب التنازلي: **سوريا** (90,35% من تجارتها تمت مع دول منظمة التعاون الإسلامي)، **الصومال** (69,27%)، **أفغانستان** (64,60%)، **جيبوتي** (60%)، **قيرقيزيا** (50,53%)، **اليمن** (48,14%)، **طاجكستان** (46,18%)، **الأردن** (42,50%)، **لبنان** (41,19%)، **السودان** (37,72%)، **باكستان** (36,88%)، **عمان** (36,46%)، **السنغال** (35,11%)، **البحرين** (35,00%)، **إيران** (34,20%)، **تركمنستان** (34,15%)، **سيراليون** (32,62%)، **مصر** (32,59%)، **كوت دي فوار** (32,44%)، **بنين** (30,61%)، **أوزبكستان** (30,58%)، **أوغندا** (27,47%)، **توغو** (27,40%)، **العراق** (25,87%)، **بوركينافاسو** (24,82%)، **غينيا بيساو** (24,31%)، **القمر الاتحادية** (23,69%)، **ليبيا** (23,41%)، **الكويت** (23,16%)، **النيجر** (22,24%)، **مالي** (20,67%) و**تركيا** (20,26%).

ويتعين على الدول الأعضاء أن ترفع من استثماراتها في مجال تدعيم القدرات والكفاءات والمشاركة في المعارض التجارية العامة والقطاعية على المستوى الدولي وخاصة منها المعارض التي يقيمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية والاستثمارات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تعزيز المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.

ويعتبر تنويع العرض القابل للتصدير ضروري من أجل تنمية التجارة الخارجية والاستثمارات البينية. كما يتعين على الدول الأعضاء أن تشارك بصفة فعالة في أنشطة المجموعة التشاورية لتعزيز التجارة البينية وفي مشاريع الكومسيك في إطار إدارة دورات المشاريع (PCM) ومشاريع وأنشطة اللجنة الفرعية للتجارة والاستثمار واللجنة الفرعية للقطاع الخاص والتمويل التابعتين للاجتماع السنوي للجنة التنسيق لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

ب. بنية التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي

❖ الصادرات البينية

في الفترة ما بين 2005 و2015، تضاعفت قيمة الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي ثلاث مرات تقريبا، حيث انتقلت من 134,3 مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى 344,3 مليار دولار أمريكي سنة 2015، بما يعادل ارتفاعا بنسبة 155,3%. ويلاحظ انخفاض الصادرات البينية ما بين سنتي 2014 و2015 بنسبة بلغت 17,3% نتيجة انخفاض أسعار المواد الأساسية في السوق الدولية نظرا لكون أهم المصدرين في منظمة التعاون الإسلامي أغلبهم من المصدرين لهذه المواد بالرغم من ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة.

ساهم هذا الوضع في انخفاض حصة الصادرات البينية بنسبة 8,4%حيث انتقلت من 21,04% سنة 2014 إلى 19,27% سنة 2015.

وقد عرفت عدة دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين 2014 و2015 انخفاضا في صادراتها البينية بنحو مليار دورلا أمريكي على الأقل وهي: **تركيا** (-5,9 مليار دولار أمريكي)، **العربية السعودية** (-5 مليار دولار أمريكي)،

إندونيسيا (-4,2 مليار دولار أمريكي)، **ماليزيا** (-4 مليار دولار أمريكي)، **قطر** (-3,8 مليار دولار أمريكي)، **الكويت** (-3,3 مليار دولار أمريكي)، **إيران** (-2,9 مليار دولار أمريكي)، **الجزائر** (-2,5 مليار دولار أمريكي)، **نيجيريا** (-2,3 مليار دولار أمريكي)، **مصر** (-1,9 مليار دولار أمريكي)، **أذربيجان** (-1,1 مليار دولار أمريكي)، **كوت ديفوار** (-1,1 مليار دولار أمريكي)، **كازاخستان** (-1 مليار دولار أمريكي).

من جهة أخرى، أهم البلدان الفاعلة في الصادرات البينية سنة 2015 هي: **الإمارات العربية المتحدة** بلغت قيمة صادراتها نحو منطقة منظمة التعاون الإسلامي 74 مليار دولار أمريكي بما يعادل نسبة 21,5% من الصادرات البينية، تليها **العربية السعودية:** 44,5 مليار دولار أمريكي/ 13%، **تركيا** 42,7 مليار دولار أمريكي/12,4%، **إندونيسيا** 20,6 مليار دولار أمريكي/ 6%، **ماليزيا** 20,1 مليار دولار أمريكي/ 5,8%، **إيران** 13,1 مليار دولار أمريكي/ 3,8%، **عمان** 12,6 مليار دولار أمريكي/ 3,7%، **سوريا** 12,3 مليار دولار أمريكي / 3,6%، **الكويت** 10,6 مليار دولار أمريكي/ 3,1%، **وقطر** 10,6 مليار دولار أمريكي/ 3,1%. حققت هذه البلدان العشرة مجتمعة تراجعا في صادراتها البينية بين سنتي 2014 و2015 بنحو ملياري دولار أمريكي لكل دولة ولكنها حققت ما يقارب 75,9% من الصادرات البينية الاجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي بما يعادل قيمة 261,2 مليار دولار أمريكي.

أما أهم المواد المصدّرة بين الدول الأعضاء سنة 2015 فهي: المواد المصنعة 31% من الصادرات البينية، المواد الغذائية 23%، المحروقات 19%، الآليات ومعدات النقل 10%، المواد الكيماوية 9%، مواد أولية غير قابلة للأكل 8%.

❖ الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

على غرار الصادرات البينية ارتفعت الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بأكثر من ثلاث مرات خلال فترة 10 سنوات، حيث انتقلت من 137,1 مليار دولار أمريكي سنة 2005 إلى حوالي 350 مليار دولار أمريكي سنة 2015 بما يعادل ارتفاعا بنسبة 155,5%. وقد عرفت ما بين 2014 و 2015 انخفاضا بنسبة 17,33% بما يعادل 73,4 مليار دولار أمريكي نتيجة انخفاض أسعار المواد الأساسية، وهو ما أدى إلى تراجع فاق ملياري دولار أمريكي لأهم الدول المستوردة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي وخاصة نتيجة انخفاض إيرادات صادرات المنتجات النفطية ويتعلق الأمر بالدول التالية: إندونيسيا (-21 مليار دولار أمريكي من وارداتها البينية)، الإمارات العربية المتحدة (-10,6 مليار دولار أمريكي)، البحرين (-7,6 مليار دولار أمريكي)، إيران (-7 مليار دولار أمريكي)، تركيا (-6,7 مليار دولار أمريكي)، العراق (-4,9 مليار دولار أمريكي)، ماليزيا (-4,6 مليار دولار أمريكي)، بنغلاديش (-2,9 مليار دولار أمريكي) والمغرب (-2,7 مليار دولار أمريكي). وفي الواقع، ساهم انخفاض أسعار المواد النفطية أيضا في التخفيف من فاتورة الواردات لدول مثل المغرب وتركيا وبوركينافاسو وموزمبيق.

وأمام هذا الوضع، شهدت حصة الواردات البينية تراجعا بنسبة 8,4%، حيث انتقلت من 21,04% إلى 19,27% في سنة 2015 بعد انخفاض الواردات البينية للدول العشر الأوائل في منظمة التعاون الإسلامي خلال هذه الفترة.

أما أهم الدول الأعضاء المستوردة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 فهي: **إيران** التي استوردت حوالي 42,4 مليار دولار أمريكي بما يعادل نسبة 12,1% من الواردات البينية، تليها **الإمارات العربية المتحدة** 36,8 مليار دولار أمريكي/ 10,5%، **باكستان** 25,3 مليار دولار أمريكي/ 7,2%، **العربية السعودية** 24,2 مليار دولار أمريكي/ 6,9%، **تركيا** 22,4 مليار دولار أمريكي/ 6,4%، **العراق** 20,9 مليار دولار أمريكي/ 6%، **ماليزيا** 17,3 مليار دولار أمريكي/ 4,9%، **سوريا** 15,2 مليار دولار أمريكي/ 4,3%، **عمان** 13,9 مليار دولار أمريكي/ 4%، **ومصر** 13,1 مليار دولار أمريكي/ 3,8%. سجلت هذه الدول مجتمعة 66,1% من الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي سنة 2015 بما يعادل قيمة 231,3 مليار دولار أمريكي.

أهم المواد المستوردة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي: المواد المصنعة المختلفة والمحروقات المنجمية 27% لكل منهما من الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، تليها المواد الغذائية 21%، الآليات ومعدات النقل والمواد الكيماوية 11% لكل منهما، مواد أولية غير قابلة للأكل 3%.

ج. التجارة داخل وبين الأقاليم

❖ التجارة داخل الأقاليم:

منذ أكثر من عقد من الزمن، يلاحظ تضاعف التوقيع على اتفاقيات التعاون التجاري سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز المبادلات التجارية والاستثمار.

وليست دول منظمة التعاون الإسلامي بمنأى عن هذا التوجه الذي يشمل اتفاقيات الجيل الجديد للتبادل الحر التي تغطي قطاعات أخرى مثل الخدمات والبيئة والمنافسة والاستثمار.

واصلت التجارة داخل الأقاليم لمنظمة التعاون الإسلامي نموها خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من 57,4 مليار دولار أمريكي في سنة 2005 إلى 142,6 مليار دولار أمريكي في سنة 2015 وقد بلغت ذروتها في 154 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 148,4%، بما يعادل 85,2 مليار دولار أمريكي، وذلك بفضل تعزيز الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والقرب الجغرافي وجهود مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المكلفة بالشؤون الاقتصادية والتجارية لتنمية التجارة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة في هذا القطاع.

وفي هذا الصدد، شهدت جميع مناطق منظمة التعاون الاسلامي ارتفاعا مهما في تجارتها البينية بين سنتي 2005 و2015. حيث سجلت دول الشرق الأوسط (+218,5%، بما يعادل 21,7 مليار دولار أمريكي)، ودول اتحاد المغرب العربي (+171,3%، 3,3 مليار دولار أمريكي)، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية (+162,8%، +34,6 مليار

دولار أمريكي)، والدول الآسيوية (+111,9%، بما يعادل 21,2 مليار دولار أمريكي)، ودول أفريقيا جنوب الصحراء (+83,1%، بما يعادل +4,5 مليار دولار أمريكي).

من جهة أخرى، نلاحظ أن التجارة داخل أقاليم منظمة التعاون الإسلامي تتركز في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي أمنت 39% من التجارة داخل الأقاليم، بما يعادل 55,8 مليار دولار أمريكي في سنة 2015. وقد سجلت الدول الآسيوية 40 مليار دولار أمريكي، بما يعادل 28% من التجارة داخل الأقاليم لمنظمة التعاون الإسلامي، أما دول الشرق الأوسط فقد حققت نسبة 22% بما يعادل 31,6 مليار دولار أمريكي. كما سجلت دول أفريقيا جنوب الصحراء نسبة 7% من التجارة داخل الإقليمية لدول منظمة التعاون الإسلامي، بما يعادل 9,8 مليار دولار أمريكي ودول اتحاد المغرب العربي نسبة 4%، بما يعادل 5,2 مليار دولار أمريكي في سنة 2015.

❖ **التجارة بين الأقاليم:**

شهدت التجارة بين الأقاليم للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا بنسبة 162% حيث انتقلت من 77 مليار دولار أمريكي في سنة 2005 إلى 201,7 مليار دولار أمريكي في سنة 2015 نتيجة نمو التجارة بين الإقليمية لدول الشرق الأوسط (+250%)، ودول أفريقيا جنوب الصحراء (+199%)، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية (+179) والدول الأسيوية (+109%).

في المقابل بين سنتي 2014 و2015، يلاحظ انخفاضا في التجارة بين إقليمية لدول منظمة التعاون الإسلامي من 10,40% بما يعادل 23,5 مليار دولار أمريكي نتيجة الوضع الاقتصادي الدولي فيما يتعلق بتقلب أسعار المواد الأساسية وتفكك سلاسل القيم بين الدول. ويعزى هذا الانخفاض إلى تقلص الصادرات بين إقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي (−9,3 مليار دولار أمريكي)، والدول الأسيوية (−6,4 مليار دولار أمريكي)، والشرق الأوسط (−4 مليار دولار أمريكي)، واتحاد المغرب العربي (−2 مليار دولار أمريكي) وأفريقيا جنوب الصحراء (1,8 مليار دولار أمريكي).

من جهة أخرى، كانت دول مجلس التعاون الخليجي في الريادة حيث أمنت 51% من التجارة بين الإقليمية بما يعادل 103,6 مليار دولار أمريكي، تليها دول الشرق الأوسط بنسبة 22% من التجارة بين إقليمية لدول منظمة التعاون الإسلامي بما يعادل 44 مليار دولار أمريكي، أما الدول الأسيوية فقد حققت نسبة 20% من التجارة بين إقليمية بما يعادل 39,6 مليار دولار أمريكي، وسجلت دول أفريقيا جنوب الصحراء 4% من التجارة بين الإقليمية، بما يعادل 7,7 مليار دولار أمريكي، وأخيرا سجلت دول اتحاد المغرب العربي 3% من التجارة بين إقليمية لدول منظمة التعاون الإسلامي بما يعادل قيمة 6,9 مليار دولا أمريكي في سنة 2015.

IV- عوائق تنمية التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

أ- العوائق التعريفية وغير التعريفية

بالرغم من الجهود الهامة المبذولة من طرف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خاصة على مستوى الترويج والتنشيط التجاري والعمل على رفع مكامن الاختناق فإن العديد من الحواجز مازالت قائمة نذكر منها على وجه الخصوص:

- إشكاليات النفاذ إلى الأسواق: الحواجز التعريفية وشبه التعريفية والحواجز غير التعريفية ولاسيما: صعوبة إقامة قواعد المنشأ، صعوبة مطابقة المعايير الدولية من قبل الشركات وعدم الاعتراف المتبادل بهذه المعايير، عدم الاتفاق بشأن التدابير الوطنية والإقليمية، طول الإجراءات الإدارية بالمراكز عبر الحدودية وخاصة خلال عمليات التخليص الجمركي، مراقبة غير قانونية لحاويات الناقلين، مشكل منح التأشيرات لرجال الأعمال، وجود رخص منع التصدير، مراقبة كمية السلع، عدم تطبيق التزامات نصوص التعاون الاقتصادي الإقليمي وغياب المعلومات حول الإطار القانوني لتسهيل التجارة، عدم مواءمة أيام وساعات العمل بالمراكز الحدودية وغياب الوسائل التنظيمية للمبادلات بين جهات منظمة التعاون الإسلامي. وبالتالي، بين ديسمبر 2008 وسبتمبر 2016، فإن الدول التي تأثرت بشكل أكبر من هذه التدابير هي: تركيا، ماليزيا، إندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، باكستان، مصر، العربية السعودية، إيران، المغرب، كازاخستان، بنغلاديش، تونس وقطر بمعدل 300 تدبير كحد أدنى من شركائهم التجاريين.
- العوائق على المستوى اللوجستي: البنية التحتية، النقل، ضعف أو عدم ملائمة خدمات الدعم للتجارة الدولية؛
- عدم تنوع العرض من المواد المصدرة وعدم ملاءمته للمعايير الدولية في الأسواق؛
- عدم توفر المعلومات حول الأسواق وفرص الأعمال بالرغم من الجهود المبذولة من طرف المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية؛
- نقص فرص اللقاءات وضعف إمكانيات الترويج للإنتاج الوطني في سائر أسواق بلدان منظمة التعاون الإسلامي؛
- تعقيد الإجراءات الإدارية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية على المستوى الجمركي والمصرفي وفي الموانئ؛
- عدم توفر الكفاءات من الفنيين المختصين في التجارة الدولية؛
- ضعف آليات التمويل أو عدم توافقها مع حاجيات المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ب- إجراءات تسهيل التجارة لدول منظمة التعاون الإسلامي

في إطار الإجراءات المتخذة لتسهيل التجارة، بذلت بعض دول منظمة التعاون الإسلامي جهودا كبيرة لتسهيل التجارة عبر الحدود منذ سنة 2006. وفي هذا الصدد، سهلت بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي إجراءاتها التجارية من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- ✓ التقديم والمعالجة الإلكترونية للمعاملات التجارية: ألبانيا، العربية السعودية، البحرين، بنغلاديش، بنين، بروناي، بوركينا فاسو، الكاميرون، فلسطين، القمر الاتحادية، كوت دي فوار، جيبوتي، مصر، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، غابون، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، الأردن، كازاخستان، مالي، ماليزيا، المالديف، المغرب، موريتانيا، موزامبيق، النيجر، نيجيريا، أوغندا، أوزبكستان، باكستان، فلسطين، قطر، السنغال، سيراليون، السودان، سورينام، سوريا، طاجكستان، توغو، تونس، تركيا واليمن؛
- ✓ إنشاء شبابيك موحدة وطنية: ماليزيا، إندونيسيا، المغرب، بروناي، تركيا، السنغال، مصر، الإمارات العربية المتحدة، تونس، أذربيجان، بوركينا فاسو، بنين، الكاميرون، بنغلاديش، غامبيا، الأردن، موزمبيق، أوغندا، أوزبكستان، باكستان، سيراليون، قطر، المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، كازاخستان، قيرقيزيا، طاجيكستان، كوت ديفوار، توغو، لبنان، غويانا، السودان، إيران، عمان، غابون، نيجيريا، الجزائر، ليبيا، ألبانيا، المالديف، النيجر، مالي، موريتانيا وسورينام؛
- ✓ تحسين مؤشر الأداء اللوجستيكي بما يفوق 10% بين سنتي 2010 و2016: سيراليون، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، تركيا، مصر، بروناي، إيران، الكويت، السنغال، الجزائر، لبنان، المغرب، إندونيسيا، قطر، المالديف، السعودية من خلال تشييد بنى تحتية لوجستية جديدة خلال هذه الفترة من أجل تحسين المعاملات التجارية الدولية؛
- ✓ تحسين أداء الجمارك بما يفوق 20% بين سنتي 2010 و2016: الإمارات العربية المتحدة، تركيا، سيراليون، ماليزيا، لبنان، بروناي، مصر، القمر الاتحادية، قطر، باكستان، الجزائر، مصر، إندونيسيا، بوركينا فاسو والجزائر لأن الهيئات الحكومية قد استثمرت بشكل كبير في معدات الجمارك الوطنية (الماسحات الضوئية، إدارة المخاطر، ...)؛
- ✓ تحسين البنية التحتية الوطنية بما يفوق 15% بين سنتي 2010 و2016: الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تركيا، إيران، مصر، بروناي، الكويت، السنغال، سيراليون، المالديف، بوركينا فاسو، الجزائر، المملكة العربية السعودية، لبنان المغرب، تشاد وطاجيكستان التي استثمرت في تحسين الطرق والموانئ والمطارات الدولية لتعزيز حركة البضائع والأشخاص؛
- ✓ تحسين المسافة الفاصلة عن الحدود بما يفوق 10% بين سنتي 2010 و2016: في بعض الدول مثل: أوزبكستان، طاجيكستان، تشاد، كازاخستان، توغو، النيجر، سيراليون، قيرقيزيا، بوركينا فاسو، بنين، كوت ديفوار، غينيا، غينيا بيساو، السنغال، أوغندا ومالي لتسهيل التجارة عبر الحدود من هذه الدول، والتي معظمها غير الساحلية مع شركائها التجاريين؛
- ✓ تحسين معدل الربط البحري للبلدان الساحلية بما يفوق 20% بين سنتي 2010 و2016: المالديف، البحرين،

توغو، السودان، بنغلاديش، الأردن، بنين، الصومال، جيبوتي، غينيا، تركيا، الكاميرون، مصر، المغرب، كوت ديفوار، باكستان، المملكة العربية السعودية، ماليزيا وسورينام والذي يشير إلى أن مختلف الحكومات قد بذلت جهودا من أجل الرفع من مستويات الخدمة البحرية مع الشركاء التجاريين؛

- ✓ إنشاء هيئات تنمية التجارة وتشجيع الاستثمار في عدة دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تسهل الاتصال المباشر بين رجال الأعمال من دول منظمة التعاون الإسلامي والتي طورت وسائل لتشجيع التصدير والاستثمار من أجل تسهيل التجارة عبر الحدود والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حسب مؤشر ممارسة الأعمال Doing Business لسنة 2016، فإن الدول الرئيسية التي تتوفر على أفضل مؤشر للتجارة عبر الحدود فيما يتعلق باحترام المواعيد والتكلفة والحصول على الوثائق هي: ألبانيا، ماليزيا، الأردن، تركيا، عمان، سورينام، القمر الاتحادية، مالي، قيرقيزيا وفلسطين.

تم بين سنتي 2006 و2016 تطبيق أزيد من 2500 إصلاح من طرف الدول من بينها 750 إصلاح من دول منظمة التعاون الإسلامي من أجل تسهيل حسن سير اقتصاديات دول العالم. ومن بين هذه الإصلاحات، يمكن أن نذكر 97 تدبيرا بخصوص تسهيل التجارة عبر الحدود لدول منظمة التعاون الإسلامي، ومعظمها من البلدان التالية مع ثلاثة إصلاحات على الأقل: بنين، مصر، الأردن، مالي، أوغندا، باكستان، جيبوتي، الإمارات العربية المتحدة، المغرب، موريتانيا، أوزبكستان، السنغال، تونس وألبانيا.

ج- أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال تنمية التجارة البينية

إن تنفيذ اتفاقية بريتاس وتعميم إنشاء الشباك التجاري الموحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وإنشاء مرصد الحواجز غير التعريفية بالمركز الإسلامي لتنمية التجارة سيساهم في التخفيف من حدة الحواجز التي تعوق التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. ويتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تشارك بفعالية في تنفيذ اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المصاحبين لها وفي أنشطة اللجنة الفرعية حول التجارة والاستثمار واللجنة الفرعية للنهوض بالقطاع الخاص والتمويل التابعتين للاجتماع التنسيقي السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المكلفة وفرق عمل لجنة الكومسيك لتعزيز التجارة البينية قصد تحقيق أهداف مخطط العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي المتمثل في الرفع من حصة التجارة البينية إلى نسبة 25% من إجمالي التجارة البينية للدول الأعضاء في أفق 2025.

وقد نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة عدة ندوات للتعريف بأهمية اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبروتوكولين المصاحبين وذلك في بلدان الخليج العربي وشمال إفريقيا، خاصة في العربية السعودية وعمان والكويت وليبيا والمغرب وبوركينافاسو في إطار التعاون مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا. وفي منظمة التعاون الاقتصادي بالتعاون مع الكومسيك وقسم التعاون والاندماج التابع لمجموعة البنك

الإسلامي للتنمية في سورينام بمشاركة غويانا في يونيو 2015، وفي الدار البيضاء في مارس 2016 لفائدة الدول الأفريقية بالتعاون مع قسم التعاون والاندماج التابع للبنك الإسلامي للتنمية ومؤخرا في عمان لفائدة أطر دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية في أبريل 2016.

وسوف تساهم هذه الأنشطة في تفعيل اتفاقية نظام الأفضليات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي. حاليا، وقعت 41 دولة على الاتفاقية وصادقت عليها 31 دولة من بينها؛ كما وقعت على اتفاقية بريتاس 33 دولة وصادقت عليها 18 دولة من بينها، وتم التوقيع على قواعد المنشأ من قبل 32 دولة وصادقت عليها 18 دولة من بينها. وقدمت 13 دولة فقط قوائمها بشأن السلع الخاضعة للتفكيك الجمركي إلى لجنة المفاوضات التجارية.

من جهة أخرى، منذ إنشاء المركز الإسلامي لتنمية التجارة، قام هذا الأخير بتنظيم 15 معرضا تجاريا عاما وأزيد من 50 معرضا متخصصا وما يقارب 20 منتدى للأعمال وعددا كبيرا من لقاءات البيع والشراء ومئات من الندوات والورشات التدريبية في مجال التجارة الدولية وفي أواخر سنة 2013 مركزا للأعمال من أجل النهوض بالتجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

علاوة على ذلك، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مايو 2016 بالرياض على هامش المعرض التجاري الخامس عشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منتدى هيئات تنمية التجارة (OPC)، ومنتدى وكالات تشجيع الاستثمار (API) لدول منظمة التعاون الإسلامي من أجل تعزيز التجارة والاستثمار بين هذه الدول. وفي هذا الصدد، أطلق المركز الإسلامي لتنمية التجارة موقعا خاصا بهيئات تنمية التجارة الذي من شأنه أن يساعد على الحصول على المعلومات التجارية مباشرة من دول منظمة التعاون الإسلامي (http://tpo.oicinvest.org/). وقد تم إرسال تسجيل الدخول وكلمة السر لجميع هيئات تنمية التجارة لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل التسجيل وتحديث معلوماتها التجارية.

من جهة أخرى، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية العديد من الندوات حول دور أنظمة الشباك الموحد في تسهيل التجارة البينية وإمكانية العمل فيما بينها من أجل تخفيض مدة وتكلفة الصفقات عبر الحدود.

وعلى الصعيد الثنائي، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بعثات رجال الأعمال السعوديين والماليزيين والإندونيسيين على التوالي في نوفمبر 2015 ومايو وسبتمبر 2016 بالدار البيضاء من أجل تعزيز التجارة والاستثمار بين هذه الدول والمملكة المغربية.

كما نظم المركز خلال سنة 2016 معارض ومنتديات متخصصة: المعرض التاسع للصناعات الغذائية بجدة في شهر مايو، معرض التعليم العالي بداكار في شهر مارس، المعرض الثالث للصحة بالدار البيضاء، المنتدى الإفريقي

للأعمال التجارية الحلال بداكار، والدورة السابعة للمنتدى العالمي لمنظمة التعاون الإسلامي للأعمال والاستثمار بكوالا لمبور في شهر أكتوبر.

في سنة 2017، يعتزم المركز الإسلامي لتنمية التجارة تنظيم المعرض التجاري السادس عشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالعراق، والمعارض المتخصصة في الصناعة الغذائية في الرياض، والمعرض الخامس للمنتوجات الحلال في تركيا في نوفمبر وأكتوبر، والمنتدى الإفريقي للأعمال التجارية الحلال بكوت ديفوار، واجتماع البائعين والمشترين للمنتوجات الصيدلانية بكوت ديفوار، ومنتدى الأعمال والاستثمار بماليزيا التي تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء. كما سينظم ندوات للتعريف بنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في آسيا وورشات تدريبية حول تطوير سلسة قيم المنتجات الاستراتيجية مثل البن والخشب والقطن، في اندونيسيا والغابون والمغرب على التوالي بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

وسوف يكون من المهم الرفع من تحسين الربط البحري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال إنشاء خطوط بحرية بين الدول الأفريقية والآسيوية والخليجية وتوعية الدول الأعضاء من أجل إنشاء شبابيك تجارية موحدة ودراسة إمكانية العمل فيما بينها من أجل تنمية التجارة البينية لدول المنظمة.

من ناحية أخرى، يفتح تفعيل اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية آفاقا طويلة الأمد لتنمية التجارة. فقد أصبح عدد الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هو 94 التي صادقت رسميا على اتفاقية تسهيل التجارة، من بينها 21 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي في يناير 2017 وهي (ماليزيا، النيجر، توغو، باكستان، غويانا، كوت ديفوار، بروناي، مالي، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، ألبانيا، كازاخستان، العربية السعودية، أفغانستان، السنغال، البحرين، بنغلاديش، الغابون، قريقيزيا، موزمبيق ونيجيريا). وسوف تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عندما تصادق عليها 110 دول. وتجدر الإشارة أن 93 دولة قد قامت بالفعل بالإشعار بالفئة (أ) من اتفاقية تسهيل التجارة من بينها 27 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. كما قامت 8 دول بالإشعار بالفئة (ب) و7 دول بالفئة (ج) من الاتفاقية حسب بيانات منظمة التجارة العالمية بتاريخ 2 فبراير 2017. وتعد تشاد وحدها الدولة العضو في منظمة التعاون الإسلامي التي قامت بالإشعار بالفئتين (ب – ج). كما نذكّر أن 44 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي أصبحت منضوية تحت لواء منظمة التجارة العالمية بعد انضمام جمهورية أفغانستان الإسلامية في 29 يوليو 2016. وتوجد 11 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

علاوة على ذلك، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بين 2015 و2016 بالتعاون مع قسم التعاون والاندماج التابع للبنك الإسلامي للتنمية ندوات للتعريف باتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية من أجل تشجيع الدول على المصادقة على الاتفاقية، والإشعار بفئاتها (أ – ب – ج) والمساهمة في تنمية التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي مع بقية العالم.

V- آفاق الاقتصاد العالمي للفترة 2017-2018

أ- نمو الاقتصاد العالمي

حسب معطيات صندوق النقد الدولي يتوقع أن يتحسن النمو العالمي في سنة 2017 وأن يبلغ ذروته في 3,4% و3,6% في سنة 2018 بفضل نمو الدول الناشئة والنامية، الذي قد يصل إلى 4,5% في سنة 2017 و4,8% في سنة 2018 وذلك بفضل التعافي التدريجي لوضع الاقتصاد الكلي لهذه المجموعة التي سجلت في السنوات الأخيرة نموا متزايدا في الاقتصاد العالمي مثل الهند والصين. يتوقع أن تسجل هذه الأخيرة نموا بنسبة 6,5% بفضل استمرار الانتعاش المتوقع مع التوسع السريع للائتمان. كما يرجح أن تشهد نيجيريا نموا بفضل الزيادة في إنتاج النفط.

في المقابل، قد تشهد بعض الدول انخفاضا في النمو مثل: الهند بسبب انخفاض الاستهلاك نتيجة نقص السيولة، وفي إندونيسيا، نتيجة انخفاض الاستثمار الخاص أقل مما كان متوقعا، وفي تايلاند نتيجة التراجع المؤقت في الاستهلاك والسياحة.

ونفس الوضع بالنسبة لأمريكا اللاتينية والأرجنتين والبرازيل، التي تشهد أوضاعا مالية صعبة، وفي حالة المكسيك، التي تعرف تيارا معاكسا مرتبطا بحالة عدم اليقين لمحيطها الإقليمي. أما في الشرق الأوسط، فيتوقع أن يكون النمو أقل مما هو متوقع في سنة 2017 بسبب خفض الإنتاج النفطي الناجم عن الاتفاق الأخير لمنظمة الأوبك.

إضافة إلى ذلك، يتوقع أن يسجل النمو في البلدان المتقدمة نسبة 1,9% في سنة 2017 و2% في سنة 2018 نظرا لتعافي النمو في الولايات المتحدة بنسبة 2,3% في سنة 2017 و2,5% سنة 2018.

علاوة على ذلك، يتوقع أن يرتفع النمو في سنة 2017 في كل من ألمانيا واليابان واسبانيا والمملكة المتحدة، ويرجع ذلك أساسا إلى النتائج المسجلة التي كانت أفضل مما كان متوقعا خلال الربع الأخير من سنة 2016. وقد ساهم هذا التوقع نحو الارتفاع في التغطية على التوقعات نحو الانخفاض في كل من إيطاليا وكوريا.

ب- نمو التجارة العالمية

وفقا للبيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية في أبريل 2016، يتوقع أن يظل حجم نمو التجارة العالمية ضعيفا في سنة 2016 على نفس المستوى الذي تم تسجيله في سنة 2015، أي حوالي 2,8%. ويتوقع أن تتراجع واردات البلدان المتقدمة في سنة 2016، في حين يتوقع أن يستأنف الطلب على المواد المستوردة نموه في الدول الآسيوية النامية. ووفقا لنفس المصدر، يتوقع أن يسجل نمو التجارة العالمية ارتفاعا بنسبة 3,6% في سنة 2017.

كما يتوقع أن ترتفع صادرات الدول المتقدمة في سنة 2016 بنسبة 2,9% وبنسبة 2,8% في الدول النامية، أما واردات الدول المتقدمة فيتوقع أن ترتفع بنسبة 3,8% وبنسبة 1,8% في الدول النامية.

ويتوقع أن يفيد هذا الوضع منطقة آسيا حيث سوف يكون نمو الصادرات أقوى وسيسجل نسبة 3,4%، تليها أمريكا الشمالية وأوروبا بنسبة 3,1% لكل منهما. أما أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومناطق أخرى فسوف تشهد نموا بطيئا 1,9% و0,4% على التوالي. كما يتوقع أن تشهد واردات أمريكا الشمالية ارتفاعا بنسبة 4,1% خلال العام الجاري، في حين يتوقع أن تسجل واردات كل من آسيا وأوروبا ارتفاعا بنسبة 3,2%. وأخيرا، من المتوقع أن تنخفض واردات أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومناطق أخرى إذا واصلت أسعار النفط وباقي السلع الأساسية انخفاضها في سنة 2016.

من جهة أخرى، نلاحظ أن التجارة العالمية قد ارتفعت من حيث الحجم ولكنها انخفضت من حيث القيمة نتيجة تقلب أسعار الصرف وانخفاض أسعار السلع الأساسية. ويفسر هذا الوضع أيضا بعودة الحمائية في بعض الدول التي لازالت تطبق قيودا على التجارة.

ولمواجهة هذا الوضع وزيادة نمو التجارة العالمية، يجب على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مواصلة التخلص من القيود المفروضة على التجارة وخاصة التدابير التعريفية وغير التعريفية على المنتجات الزراعية والمصنعة وتنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تسهيل التجارة التي من شأنها أن تساعد على تسجيل نمو بنحو 1 تريليون دولار أمريكي سنويا.

بما أن الاقتصاد العالمي استعاد بالكاد عافيته خلال السنوات الأخيرة، فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست بمنأى عن ذلك لأنها تخضع أيضا لتوجهات اقتصاديات بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا) والدول الآسيوية حيث تربطها بها اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف.

ترتبط اقتصاديات منطقة منظمة التعاون الإسلامي أيضا بتقلب أسعار المواد الأساسية وسعر صرف العملة التي تتم بها المعاملات التجارية الدولية بالإضافة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل المنطقة (منظمة التعاون الإسلامي وشركاء التنمية).

ويؤثر تغير معدل نمو الاقتصاديات المهمة في منظمة التعاون الإسلامي مثل الإمارات والسعودية وماليزيا وتركيا واندونيسيا وإيران وقطر ونيجيريا والعراق والكويت مباشرة على التجارة العالمية وداخل منظمة التعاون الإسلامي في هذه الدول الأعضاء.

وفي مقابل هذا الوضع، يتوقع أن تتحسن اقتصاديات دول منظمة التعاون الإسلامي بفضل الزيادة المحتملة في أسعار المنتجات النفطية وبعض المواد الغذائية لأن بعض البلدان ترفع من الإمكانيات المهمة لهذه المنتوجات من أجل دعم

قطاعات اقتصادية أخرى مثل قطاع الخدمات ولكن أيضا من خلال التعاون المشترك بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي تحت إشراف الأمانة العامة للمنظمة في إطار الاجتماع التنسيقي السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وتنفيذ مخطط العمل العشري الجديد 2016-2025.